رقم الوثيقة: EUR 44/015/2013

تركيا: ينبغي الكفُّ عن إساءة استخدام القوة ضد المتظاهرين فوراً، وإعلان الأرقام الحقيقية الخاصة بالإصابات، واستقاء الدروس الضرورية فيما يتعلق بعمليات حفظ الأمن أثناء المظاهرات في المستقبل

بعد يومين من استخدام القوة المفرطة غير المسبوقة على أيدي أفراد الشرطة ضد المحتجين في أنقرة واسطنبول وإزمير، بالإضافة إلى مدن أخرى في شتى أنحاء تركيا، لا تزال منظمة العفو الدولية تشعر بالقلق بشأن الحالة الصحية للجرحى من أفراد الجمهور، ومن أن وتيرة الإصابات ستستمر في الارتفاع ما لم تتماشى عمليات حفظ الأمن في المظاهرات مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

واستمرت الشرطة بعد ظهر اليوم في استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين السلميين، مع ورود أنباء حول استخدام القوة المفرطة ضد مئات المتظاهرين في أنقرة. ومن المتوقع خروج مظاهرات أضخم في هذا المساء.

ويساور منظمة العفو الدولية قلق عميق من تصاعد مستويات العنف على أيدي الشرطة، سواء الموجَّه إلى أفراد بعينهم، أو إساءة استخدام القوة ضد الحشود بوجه عام، وتدعو السلطات إلى ضمان عدم استخدام القوة ضد المحتجين السلميين. وبالإضافة إلى استخدام الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه على نطاق واسع وبشكل غير متناسب ضد المحتجين السلميين، فإن منظمة العفو الدولية شهدت أدلة متزايدة على قيام الشرطة بضرب المحتجين. وأظهرت أفلام فيديو التقطها هواة بواسطة هواتفهم الخليوية في مسرح المظاهرات أفراد الشرطة وهم يركلون محتجين عزَّل ويضربونهم بالهراوات بشكل واضح.

وبالإضافة إلى احترام الحق في الاحتجاج السلمي، فإنه يتعين على السلطات ضمان عدم تدخل الشرطة في حالة المظاهرات العنيفة إلا عند الضرورة القصوى لحماية أفراد الجمهور والممتلكات، وبما يتسق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وتبيَّن أن الأنباء التي تحدثت عن وفاة شخصين خلال المظاهرات في 1 يونيو/حزيران في اسطنبول غير دقيقة. وتدعو منظمة العفو الدولية وزارة الصحة إلى نشر الأرقام المتعلقة بعدد الجرحى الذين أُصيبوا خلال المظاهرات وخطورة الإصابات التي لحقت بهم. أما الإدعاءات التي أطلقتها السلطات بأن عدد الجرحى الذين أُصيبوا في احتجاجات اسطنبول لا يتجاوز 12 شخصاً، فهي ادعاءات لا تتسم بالصدقية بكل بساطة، ويتعين على السلطات التركية نشر إحصاءات دقيقة استناداً إلى سجلات المستشفيات.

وعلى الرغم من استمرار عدم توفير الإحصاءات الشاملة والدقيقة من جانب السلطات فيما يتعلق بعدد وحجم الإصابات التي لحقت بالأشخاص في خضم المظاهرات التي اندلعت في شتى أنحاء تركيا، فإن ثمة صورة أوضح عن حجم الإصابات بفضل عمل منظمات المجتمع المدني التي تتمتع بالخبرة.

وقالت نقابة الأطباء في اسطنبول لمنظمة العفو الدولية إن المعلومات التي حصلت عليها من مصادر رسمية تقدِّر عدد الأشخاص الذين دخلوا مستشفيات اسطنبول لتلقي العلاج بنحو 26 شخصاً، بينما أُصيب اثنان بجروح بالغة تهدد حياتهم، وظل خمسة أشخاص في قسم العناية المشددة نتيجة للإصابات التي لحقت بهم أثناء المظاهرات في اسطنبول. ووفقاً لنقابة أطباء اسطنبول، إلى جانب الأشخاص الذين أُجريت لهم فحوص وتلقوا العلاج بدون إدخالهم إلى المستشفيات، فإن العدد الإجمالي للجرحى الذين طلبوا معالجة طبية في مستشفيات اسطنبول خلال فترة المظاهرات بلغ 880 شخصاً. وفي الفترة نفسها، عولج 625 شخصاً في مرافق الطوارئ التابعة لنقابة الأطباء في اسطنبول، وهذا يعني أن عدد الأشخاص الذين أُصيبوا بجروح خلال فترة المظاهرات في إسطنبول بلغ ما لا يقل عن 1500 شخص. وتشير المعلومات التي تلقتها نقابة الأطباء من المهنيين الصحيين في أنقرة إلى أن عدد الجرحى من المتظاهرين لا يقل عن 414 شخصاً، كانت إصابات 15

شخصاً منهم خطيرة. وورد أن شاباً أُصيب بجروح بالغة في رأسه يغالب الموت حالياً.

وذكرت معلومات واردة من نقابة الأطباء في إزمير أن 420 جريحاً راجعوا المستشفيات في اليومين الماضيين، وأن 60 شخصاً منهم نُقلوا إلى المستشفى بواسطة سيارات الإسعاف.

ونظراً لعدم توفر إحصاءات رسمية تستند إلى بيانات المستشفيات في شتى أنحاء تركيا، فإنه لا يمكن إعطاء تقييم دقيق لعدد الجرحى في البلاد بأسرها. بيد أنه يُعتقد أن عدد الجرحى يُقدَّر بالآلاف.

وذكرت نقابة الأطباء أن العديد من الإصابات نتجَ عن استخدام الشرطة لخراطيم المياه وإطلاق عبوات الغاز المسيل للدموع على المتظاهرين وإصابتهم بشكل مباشر. ويساور النقابة قلق لأن العديد من الأشخاص فقدوا أبصارهم نتيجة للتكتيكات التي استخدمتها الشرطة. إن استخدام الغاز المدمع في الأماكن المحصورة التي تشكل خطراً جسيماً على الصحة، أمر يثير القلق بشكل خاص. ولا تزال منظمة العفو الدولية تشعر بالقلق من أن الشرطة استخدمت عبوات الغاز المسيل للدموع كسلاح بإطلاقها على المحتجين مباشرة بشكل متعمد.

إن منظمة العفو الدولية تدعو السلطات إلى إجراء تحقيقات مستقلة ومحايدة في عمليات حفظ الأمن في المظاهرات، وينبغي إعلان نتائج هذه التحقيقات على الملأ. كما أن المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ولاسيما المبادئ الأساسية للأمم المتحدة بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من قبل الموظفين المكلفين بتنفيذ القوانين، يجب أن تشكل مقياساً يتم بموجبه التحقيق في عمليات حفظ الأمن في المظاهرات.

إن إساءة استخدام القوة ضد المتظاهرين وما ترتب عليها من إثارة غضب الجمهور يجب أن تكون درساً تتعلم منه السلطات كيفية حفظ الأمن في المظاهرات في المستقبل، بما يتماشى مع التزام تركيا باحترام حقوق الإنسان، ومنها الحق في التجمع السلمي.